4

الجزء الرابع

النضال حياتى

-١٥-

وفى المؤتمر السنوى للمؤتمر فى أخر عام ١٩٥٢ كان هناك تغيير. تم اختيار رئيس أكثر حيوية لفترة جديدة أكثر فاعلية وهو الرئيس ألبرت لوثولى وأصبحت أنا طبقا لدستور المؤتمر أحد أربعة نواب للرئيس وعينتنى اللجنة التنفيذية النائب الأول إلى جانب رئاستى لفرع الترانسڤال.

وقبيل المؤتمر السنوى كان الرئيس لوثولى قد وُجِّه إليه إنذار وخُيِّر بين أن يتخلى عن عضويته للمؤتمر ومساندته حملة التحدى وبين أن يُفصل من منصبه كرئيس قبيلة مُعيّن من قبل الحكومة ويتقاضى منها أجرا. وكان لوثولى مدرسا متدينا وكان رئيسا ذا كبرياء من رؤساء الزولو ولكن التزامه بالكفاح ضد الأبارتايد كان يأتى فى المقام الأول ورفض الإنذار وفصلته الحكومة. وساندتُ انتخاب الرئيس لوثولى لكنى لم أتمكن من حضور المؤتمر لأنه وقبل أيام كان قد صدر قرار «بالحظر» ضد اثنين وخمسين عضوا ومنْعهم من حضور أى اجتماع أو تجمعات لمدة ستة أشهر وقُيّدت حركتى لنفس المدة فى حدود جوهانسبرج.

ورغم عدم حضورى المؤتمر السنوى لعام ١٩٥٢ فقد أُخبِرت فى التو بما قد تم وكان قد اتُّخذ أحد أهم القرارات سرا ولم يُعلَن فى ذلك الوقت.

فقد كنت مع آخرين مقتنعا بأن الحكومة تنوى إعلان المؤتمر الإفريقى والمجلس الهندى منظمتين غير قانونيتين كما فعلت مع الحزب الشيوعى.

وهنا اقترحت على اللجنة التنفيذية فكرة خطة طوارئ لمواجهة هذا الاحتمال. وطلبوا منى أن أضع الخطة التى تُمكّن المنظمة من العمل كمنظمة سرية وعُرِفت الخطة فيما بعد باسم خطة مانديللا أو خطة «م».

وكانت الفكرة إقامة آلية تنظيمية تسمح للمؤتمر أن يتخذ قرارات على أعلى مستوى ويمكن بعد ذلك نقلها إلى المنظمة لكل دون عقد اجتماع. أو بمعنى آخر فإن الخطة تسمح لمنظمة غير قانونية أن تعمل وتمكن قادتها الذين هم تحت الحظر من تولى القيادة. وصممت خطة «م» على أساس أن تمكن المنظمة من تجنيد أعضاء جدد وأن تستجيب

للمشكلات الإقليمية والقومية وأن تواصل صلتها بانتظام بين الأعضاء والقيادات السرية.

وتم قبول وتنفيذ الخطة فورا. ورغم حسن المقاصد من وضع خطة «م» فإن نجاحها كان محدودا ولم تلق رواجا كبيرا. وكانت أفضل نتائجها فى منطقة الكيب الشرقية وفى بورت إليزابث حيث استمرت روح حملة التحدى ورأى أعضاء المؤتمر هناك فى الخطة بديلا للحركة فى تحدى الحكومة.

-١٦-

وكانت حياتى خلال حملة التحدى تسير فى اتجاهين: عملى النضالى، وعملى كمحام.

وكنت قد انتقلت إلى مكتب هيلمان وميتشيل وكان مكتبا ليبراليا ويتقاضى من الأفارقة أتعاباً معقولة. كان هيلمان مهتما بمشاكل الأفارقة وكان شريكه الآخر ميتشيل شديد الليبرالية وكان يعمل طيارا إبان الحرب العالمية الثانية وبعد ذلك بسنوات ساعد على نقل عدد من أعضاء المؤتمر خارج جنوب إفريقيا إبان حملات «الاضطهاد».

وعملت فى ذلك المكتب بينما كنت أدرس للامتحان الذى يؤهلنى لأن أمارس المهنة.

وبعد اجتيازى الامتحان التحقت كمحام بمكتب إيتش. إم. باسنر الذى كان ممثلا للأفارقة فى مجلس الشيوخ وعضوا قديما فى الحزب

الشيوعى ومؤيدا قويا لحقوق الأفارقة وكان يشجع عملى السياسى طالما أقوم بعملى فى المكتب. وبعد الخبرة فى الدفاع عن الأفارقة التى اكتسبتها فى مكتبه شعرت أنه بالإمكان أن أستقل بعملى.

وكان أوليفر تامبو يعمل فى مكتب آخر وكنت أزوره كثيرا فى فترة الغداء وكنا نناقش شئون المؤتمر. كنت قد عرفت أوليفر فى فورت هير وعرفت ذكاءه ومهارته فى المناظرات وأسلوبه المنطقى الهادئ. وكانت موضوعيته الهادئة توازن من ردود فعلى العاطفية، كما كان جارا لى فى ترانسكى فكان من الطبيعى أن أطلب منه أن يشاركنى وبعد شهور فتحنا مكتبنا المشترك فى قلب مدينة جوهانسبرج.

كانت اللافتة تحمل اسم «مانديلا وتامبو» وكان المكتب يقع فى مبنى صغير مقابل تماثيل العدالة التى تقع أمام المحكمة فى وسط جوهانسبرج وكان المبنى يمتلكه هنود وكان أيضا أحد الأماكن القليلة التى يمكن أن يستأجر فيها إفريقى مكتبا فى المدينة. ومن البداية حاصرنا العملاء، فلم نكن فقط المحاميين الإفريقيين الوحيدين فى المدينة ولكننا كنا مكتب المحاماة الإفريقى الوحيد فكنا الاختيار والملجأ للأفارقة ولكى نصل إلى مكتبنا فى الصباح كان علينا أن نشق طريقنا بين الناس المزدحمين فى الممرات وعلى درجات السلم وفى غرفة الانتظار الصغيرة.

وقد كان الأفارقة فى أمس الحاجة للمساعدة القانونية فقد كانت جريمة أن تدخل من باب مخصص للبيض وجريمة أن تركب حافلة

للبيض وجريمة أن تستعمل صنبور مياه للبيض وجريمة أن تسير على شاطئ مخصص للبيض وجريمة أن تتواجد فى الشارع بعد الحادية عشرة مساء وجريمة ألا تحمل دفترة تصاريح وجريمة أن يكون هناك توقيع خطأ فى الدفتر وجريمة أن تكون عاطلا وجريمة أن تصل فى المكان الخطأ وجريمة أن تسكن فى المكان الخطأ وجريمة ألا يكون لك سكن. كنا نستمع يوميا ونقابل آلافا من الإهانات التى يلقاها الأفارقة فى حياتهم.

وسريعا ما عرفت ما يعنى «مانديلا وتامبو» بالنسبة للأفارقة العاديين فقد كان مكانا يجدون فيه آذانا مصغية متعاطفة وحلفاء أكفاء، ومكانا لا يطردون منه ومكانا يشعرون فيه بالفخر لأن من يمثلهم له نفس لون بشرتهم. كان ذلك هو السبب الذى من أجله أصبحت محاميا وكان عملى كثيرا ما يجعلنى أشعر بأن اختيارى صحيح.

وكثيرا ما كنا نواجه التحامل فى المحكمة نفسها فغالبا ما كان الشهود البيض يرفضون إجابة أسئلة محام أسود وبدلا من أن يؤخذ ذلك على أنه تحد للمحكمة كان القاضى يوجه إليهم الأسئلة بنفسه. هذا علاوة على الكثير من الإهانات التى كانت تصدر من رجال الشرطة ومن بعض القضاة.

وفيما بعد اكتشفت أنا وأوليفر أنه طبقا لقرار المناطق المدنية فإنه لا يحق لنا أن نحتل مكان عمل فى المدينة بدون تصريح وزارى. وتقدمنا بطلب رُفِض، ومنحنا تصريحا مؤقتا سرعان ما انتهى ثم طلبت

السلطات منا أن ننقل مقر عملنا إلى منطقة إفريقية لا يستطيع عملاؤنا الوصول إليها. ولكنا واصلنا عملنا فى المقر ونحن مهددون بالطرد فى أى وقت.

وعالجنا قضايا عديدة تتعلق بتصنيف المواطنين حسب لون بشرتهم الأمر الذى كان يحدث بعشوائية شديدة، وقضايا تتعلق بوحشية الشرطة رغم أن نجاحنا فى هذا النوع من القضايا كان محدودا إذ كان من الصعب تقديم البرهان على اعتداءات الشرطة إذ إنهم كانوا يتعمدون حجز السجين لمدة طويلة كافية لالتئام جروحه. أما تقرير الطبيب الشرعى بشأن أسباب الوفاة فكان ينص على أن الوفاة نتيجة لأسباب متعددة.

-١٧-

على بعد أربعة أميال من جوهانسبرج وعلى واجهة مرتفع صخرى يطل على المدينة، تقع منطقة صوفيا تاون الإفريقية. وكانت صوفيا تاون جزءا مما كان يُعرف بمناطق الإسكان الغربى وكانت أصلا معدة للبيض وقام أحد المستثمرين الغربيين فعلا ببناء عدة منازل لاستخدام البيض ولكن بسبب ملقف القمامة الخاص بالبلدية الذى كان يتواجد فى المنطقة اختار البيض أماكن أخرى. وبعد تردد بدأ المستثمر، فى بيع المنازل للأفارقة. وكانت صوفيا تاون إحدى الأماكن القليلة فى الترانسفال التى كان يُسمح فيها للأفارقة بشراء أكشاك، وقطع أرض قبل قرار عام ١٩٢٣ بشأن المناطق المدنية. وكانت المنازل التى بنيت

فى ذلك الحين من الحجر الأبيض أو الطوب الأحمر ماتزال هناك بشرفاتها المغطاة بالصاج الأحمر تضفى على المدينة لفحة من جمال العالم القديم. وينمو الصناعة فى جوهانسبرج أصبحت المنطقة مقرا لقوة العمالة الإفريقية المتزايدة فقد كانت قريبة من المدينة وكان العمال يسكنون أكواخا يقيمونها فى أحواش المنازل القديمة وكان الكوخ يزدحم عادة بعدة أسر وكان كل أربعين شخصا يقتسمون صنبوراً للمياه. كانت المنطقة بوهيمية ومحافظة، صاخبة ورزينة. فكانت مقر سكن د. إكسوما وأفراد عصابات اتخذوا لأنفسهم أسماء ممثلين أمريكيين.

وفى جوهانسبرج كانت خطة إخلاء المناطق الغربية تعنى إخلاء صوفيا تاون ومارتنيل ونيوكلير؛ أى عدد من السكان يتراوح ما بين ٦٠.٠٠٠، ١٠٠.٠٠٠. وقامت حكومة القوميين بشراء قطعة أرض تبعد ١٢ ميلا عن المدينة عام ١٩٥٣ وكان من المفروض إعادة توطين السكان هناك تحت سبعة تقسيمات إثنية.

وكانت الحكومة قد اتخذت قرارها تحت ضغط من مؤيديها فى المناطق المحيطة. كما أنها أرادت إحكام قبضتها على تحركات جميع الأفارقة فى جميع المناطق. فرغم سريان قانون التصاريح إلا أن الإنسان لا يحتاج تصريحا فى منطقة يمتلك فيها سكنا فى حين كان التصريح ملزما فى الأماكن التى تتملكها البلدية. لذلك قررت الحكومة نقل الأفارقة من صوفيا تاون إلى منطقة كان لم يتم إقامة المنازل فيها بعد. وكان إخلاء صوفيا تاون هو أول اختبار لقوة المؤتمر الذى لم تبدأ

حملته ضد القرار إلا فى منتصف عام ١٩٥٣ حيث بدأ حملة تعبئة لحث الناس على المقاومة. وعُقد اجتماع فى دار سينما أودين لمناقشة وسائل المعارضة حضره أكثر من ١٢٠٠ شخص لم يبد على أحدهم الخوف من وجود عشرات من رجال الشرطة المسلحين.

وفى الداخل أخذ رجال الشرطة المسلحون يستشيرون الناس ويوجهون إليهم الإهانات. وبينما كنت وبعض القادة نجلس على المسرح دخل رجال شرطة آخرون واعتقلوا يوسف كاتشاليا الذى كان قد بدأ حديثه ورويرت ريشا وأحمد كاثرادا. ثار الجمع وخِفْت من حدوث عنف فقفزت إلى المنصة وأخذت فى إنشاد إحدى أغانى الاحتجاج ولحق بى الجميع.

وبدأ المؤتمر فى عقد اجتماعات أسبوعية فى ميدان فى قلب صوفيا تاون لتعبئة المعارضين للإخلاء وكانت اجتماعات نابضة تخللتها الأناشيد. وكان مقرراً لى أن أتحدث للجموع يوم الأحد التالى لحادثة سينما أودين. وكانت الجماهير ليلتها متحمسة وانتقل حماسها إلىَّ. وكانت تحيطنا الشرطة المسلحة بالبنادق، والأقلام لكتابة أسماء المتحدثين وكلماتهم كالعادة. وبدأتُ فى الحديث عن أعمال القمع المتزايد من جانب الحكومة عقب حملة التحدى. ثم اندفعت فى الكلام وقد تملكنى الغضب وكنت أحاول إثارة الجماهير فهاجمت الحكومة ثم تجاوزت الحدود وأعلنت أن المقاومة السلمية قد انتهت وأن عدم العنف غير مجد لقلب نظام حكم الأقلية. وفى النهاية قلتُ إن العنف هو الطريقة الوحيدة لإنهاء الأبارتايد. واهتاجت الجماهير وخاصة الشباب

وانطلقتُ أغنى «هناك أعداء، فلنحمل السلاح ونهاجمهم» ولحقت بى الجماهير وفى النهاية أشرت إلى الشرطة قائلا «هؤلاء هم أعداؤنا» وأخذت الجماهير تصيح وهى تومئ بعدوانية تجاه الشرطة. وبدا القلق على الشرطة. وصاح أحدهم «مانديللا، ستدفع ثمن هذا».

ولم تكن كلماتى قد أتت من فراغ. فإن الحكومة والشرطة كانت قد اتخذت من التدابير لمنع أى اجتماع سلمى وتجريمه وكانت الأمور تسير تجاه حكم بوليسى. وبدأت أرى أن الاحتجاجات القانونية ستصبح مستحيلة فى الوقت القريب. فإن المقاومة السلمية تكون فعالة إذا تمسك من تقاومهم بنفس القوانين التى تتمسك بها أنت وإلا فلا فاعلية لها. وبالنسبة لى كان عدم العنف استراتيجية فقط ولم يكن مبدأ أخلاقيات فلا يوجد خير أخلاقى فى استعمال سلاح غير فعال. ووجهت إلىَّ اللجنة التنفيذية اللوم مشيرة إلى أن السياسة العفوية التى دعوت إليها ليست فقط سابقة لأوانها لكنها خطرة إذ إن مثل تلك الكلمات قد تُحرض العدو على الإتيان على المنظمة تماما. وقبلتُ اللوم وبعد ذلك كنت أدافع عن سياسة عدم العنف رغم علمى أنها لم تكن تمثل الاستجابة المطلوبة.

وكان وولتر سيسولو قد أخبرنى فى الوقت الذى ألقيت فيه خطابى فى صوفيا تاون أنه قد دعى لحضور المهرجان العالمى للطلبة والشباب من أجل السلام والصداقة فى بوخارست. ولم يكن الوقت يسمح لى باستشارة اللجنة التنفيذية وكنت حريصا على أن يذهب وطلب منى مساعدته فى استخراج شهادة خطية من القسم تنص على هويته

وجنسيته فإن الحكومة لم تكن أبدا لتمنحه جواز سفر. وسافرت المجموعة التى كان يرأسها وولتر سيسولو ودوما نوكوى على الخطوط الوحيدة التى قبلت تلك الشهادة وهى خطوط العال الإسرائيلية.

وكان وولتر يشاركنى رأيى بشأن اتجاه الحكومة وعدم جدوى المقاومة السلمية لذا طلبت منه قبل سفره ترتيب أمر زيارة للصين لمناقشة إمكان إمدادنا بالسلاح. ورغم التوتر الذى سببه سفر وولتر داخل اللجنة المركزية وعدم اطمئنان البعض إلى دوافعه فقد أمكن له أن يصل إلى الصين حيث استقبلته القيادات بالترحيب لكنهم أظهروا حذرا حينما طرق فكرتنا عن الكفاح المسلح وحذره القادة من خطورة المهمة وعاد وولتر بالمساندة وبدون أسلحة.

-١٨-

وفى ٣ سبتمبر ذهبت إلى ولاية أورانج الحرة فى قضية بعد رفع الحظر عنى. وكنت أشعر بأمان زائف وأنا أدخل قاعة المحكمة ذلك الصباح. وهناك فوجئت بمجموعة من رجال الشرطة فى انتظارى وأبلغونى أمرا بموجب قرار حظر الشيوعية أن علىَّ أن أستقيل من المؤتمر وحُددت إقامتى فى جوهانسبرج ومنعت من حضور أى اجتماعات أو تجمعات لمدة عامين.

كنت فى الخامسة والثلاثين وأنهى قرار الحظر ذلك عقْدا من الاشتغال مع المؤتمر، وكانت تلك السنوات هى سنوات يقظتى ونموى والتزامى التدريجى بالمعركة التى أصبحت حياتى. ومنذ ذلك الوقت فقد كان على

جميع أفعالى وخططى المتعلقة بالمؤتمر وبالمعركة أن تصبح سرية وغير قانونية. وكان علىَّ العودة فورا إلى جوهانسبرج بمجرد الانتهاء من تلك الأنشطة.

وهكذا أزاحنى الحظر من بؤرة المعركة إلى الهوامش. ورغم أنه كانت تتم استشارتى وكنت قادرا على تحريك مسار الأحداث فقد كنت أفعل ذلك عن بعد وعندما يطلب منى. وكان علىَّ إطاعة القوانين وإلا سجنت بتهمة خرق الحظر وكان هذا لن يفيدنى أو يفيد المؤتمر. وحينما أجبرت على تقديم استقالتى من المؤتمر كان عليهم أن يجدوا من يحل محلى.

-١٩-

حينما تسلمت قرار الحظر كان مؤتمر الترانسفال قد حدد انعقاده بعد شهر وكنت قد أعددت خطابى الرئاسى الذى قرئ على المؤتمر. وفى ذلك الخطاب الذى عرف فيما بعد بخطاب «صعوبة المسيرة إلى الحرية» وهى مقولة مقتطفة من جواهر لال نهرو قلت إن الجماهير يجب أن تستعد لأشكال جديدة من المقاومة وإن المناهج القديمة تعد الآن نوعا من الانتحار.

وفى إبريل عام ١٩٥٤ تقدمت الجمعية القانونية للترانسفال بطلب للمحكمة العليا بشطب اسمى من جدول المحامين المعتمدين باعتبار أن أنشطتى السياسية تصرف غير شريف وغير مهنى. حدث ذلك فى وقت كان مكتب «مانديلا وتامبو» يلقى نجاحا كبيرا وكنت أذهب إلى

المحكمة عشرات المرات أسبوعيا.

وبمجرد أن انتشر الخبر تلقيت عروضا بالمساعدة والمساندة حتى من محامين أفريكان وكان كثير منهم من مؤيدى الحزب القومى لكنهم اعتقدوا أن الطلب غير عادل. وقد دافع عن قضيتى بمهارة وولتر بولاك رئيس مجلس المحامين لجوهانسبرج ولكن آخرين نصحونى أن يدافع عنى شخص غير مرتبط بالمعركة فوكلت أحد أبرز المحامين فى جوهانسبرج ودافع عنى الاثنان بدون مقابل. بُنِى الدفاع على أساس أن الطلب يُعتبر مهانة لفكرة العدالة لأن من حقى أن أدافع عن معتقداتى السياسية وهذا حق للجميع فى دولة يحكم فيها القانون ويُطبق. وارتكز بولاك فى دفاعه على سابقة شخص كان معاونا للنازيين فى الحرب العالمية وتم التحفظ عليه وبعد ذلك سمح له بمزاولة المحاماة على أساس أنه لا يجوز حظر إنسان على أساس معتقداته السياسية.

وكان القاضى نزيها فرفض الطلب وأمر جمعية القانونيين بدفع النفقات.

-٢٠-

استمرت الحملة ضد إخلاء صوفيا تاون واستمرت الاجتماعات والخطب والاحتجاجات بقيادة د. إكسوما. وقد أدرنا نحن الحملة تحت شعار «على جثثنا» وحاولت أنا وأوليفر كمحامين للمطرودين أن نثبت عدم قانونية الإجراءات ولكن كان ذلك إجراء مؤقتا فلم تكن الحكومة

لتأخذ به. وعُقد اجتماع جماهيرى فى ميدان الحرية من ١٠٠٠٠ نسمة ليستمعوا للرئيس لوثولى. لكن قبل وصوله أُبلغ بقرار حظر أعاده إلى ناتال.

وكان الشباب من أعضاء المؤتمر قد أخذوا شعارنا حرفيا وكانوا مستعدين للعمل الثورى ضد الشرطة. لكن حينما خاطبتهم القيادات وأنا منهم مطالبينهم بالتريث شعروا بالغضب والإحباط لكننا كنا نعلم أن العنف ستكون له نتائج مأساوية ولم نكن بعد مستعدين للقتال ضد عدو مستعد.

وفى ٩ فبراير أحاط أربعة آلاف من رجال الشرطة والجيش بالمنطقة بينما أخذ العمال فى إزالة المنازل الخالية وأخذت شاحنات الحكومة فى نقل العائلات إلى المنطقة الجديدة. وبعد أسابيع قليلة انهارت المقاومة وكان قرار الحظر قد صدر لمعظم قياداتنا المحلية واعتقل كثير منهم ولم تكن نهاية صوفيا تاون على أصوات القنابل بل على أصوات الشاحنات والمعاول.

لقد ارتكبنا كثيرا من الأخطاء فى حملة إخلاء صوفيا تاون وتعلمنا دروسا عديدة. فقد كان شعار «على جثثنا» شعارا ديناميكيا لكنه كان معوقا وليس مساعدا. فالشعار هو حلقة وصل بين المنظمة والجماهير. وقد لقى شعارنا استجابة على مستوى خيال الجماهير ولكنهم اعتقدوا أننا سوف نقاتل حتى الموت لنقاوم الإخلاء. ولم يكن المؤتمر بعد مستعدا لذلك. كما أننا لم نقدم للجماهير بديلا عن الانتقال إلى المنطقة

الجديدة. فضعفت مقاومتهم وتدفقوا على المنطقة الجديدة بإرادتهم وانتقدوا المؤتمر بواسطة عدد من الأعضاء الذين اتهموا القيادة بحماية مصالح الملاك على حساب المستأجرين.

ولكن الدرس الذى استنتجته أنا هو أن خيارنا الوحيد هو الكفاح المسلح.

إن التعليم هو آلة التطور. ومنذ بداية القرن كان الأفارقة مدينين بتعليمهم للكنائس الأجنبية والإرساليات التى أنشأت المدارس. وتحت حكم حزب المتحدين كانت مناهج المدارس للسود والبيض واحدة تقريبا.

لكن حتى قبل وصول القوميين إلى الحكم كان الإنفاق المتفاوت على التعليم برهانا على العنصرية. فقد كان ينفق على تعليم الأبيض ستة أضعاف ما ينفق على تعليم الإفريقى. ولم يكن التعليم إجباريا للأفارقة وكان مجانيا فقط فى المرحلة الابتدائية. وكانت نسبة من يحضر المدرسة من الأطفال الأفارقة هى النصف. وكان عدد ضئيل جدا يكمل المرحلة الثانوية.

وحتى هذا القدر لم يكن يروق للقوميين. فقد كان الأفريكانى يعتقد أن تعليم الأفارقة إهدار لأنهم بطبيعتهم جهلة وكسالى.

وفى عام ١٩٥٣ أقر البرلمان قانون تعليم البانتو الذى قُصد بمقتضاه أن يضاف طابع الأبارتايد إلى التعليم، ونُقل أمر إدارة تعليم الأفارقة من هيئة التعليم إلى هيئة شئون الوطنيين وهى هيئة تحظى بالكراهية

العميقة من الأفارقة. وخُيرت الكنائس والإرساليات بين تسليم مدارسها للهيئة أو تقليص ما يستلمونه من مساعدات.

وقد شرح د. هنريك ڤيرويرد، وزير تعليم البانتو، السياسة الجديدة قائلا إن التعليم يجب أن يُعلّم الناس ما يناسب فرصهم في الحياة. أي أن الأفارقة باختصار يجب أن يتدربوا على الأعمال الوضيعة لكي تستمر سيادة الرجل الأبيض.

أما بالنسبة للمؤتمر فقد رأى أن القانون وسيلة شريرة قصد بها إعاقة نمو الحضارة الإفريقية ككل وأن تلك السياسة إن نفذت فستصيب معركة التحرير بانتكاسه.

وقد أثار القانون وشرح ڤيرويرد غير المهذب له غضب السود والبيض وباستثناء الكنيسة الهولندية عارضت الإرسالية اللوثرية وجميع الكنائس الخطوات الجديدة ولكن المعارضة لم تتحد لإدانة القانون ولم تقاومه.

وأغلقت بعض الإرساليات والكنائس مدارسها بينما سلمت الأخريات مدارسها للحكومة ولم تستمر سوى كنائس ثلاث في إدارة مدارسها دون مساعدة الحكومة.

وبدأت مناقشة المؤتمر لخطط مقاطعة المدارس وكانت مناقشاتنا سرية. ودارت حول خيارين: إما مظاهرة احتجاج مؤقتة أو مقاطعة دائمة للمدارس لإفساد القانون قبل أن يشتد عوده. ورأيت أن المقاطعة الدائمة تتطلب آليات وإمكانيات لا نمتلكها. وعلى ذلك فقد طالبت أنا

وأخرون بمقاطعة مدتها أسبوع. وقررت اللجنة أن تبدأ المقاطعة ولمدة أسبوع يوم ١ إبريل عام ١٩٥٥. لكن المندوبين فى دربان رفضوا التوصية وصوتوا فى صالح مقاطعة غير محددة.

وبدأ الإضراب فى أول إبريل وكانت نتائجه متفاوتة فكان غالبا مشتتا وغير منظم. وفى بعض الأماكن بدأت مسيرات قبل الفجر وقذفت النساء المدارس بالحجارة وقمن بإخراج الأطفال الذين ذهبوا إلى مدارسهم وقام البعض بإدارة مدارس للأطفال الذين اشتركوا فى المقاطعة فأصدرت الحكومة قانونا يعاقب بالغرامة والحبس كل من يقدم تعليما بدون إذن. وعملت تلك المدارس فى السر ثم تضاءلت وواجه الآباء الاختيار بين تعليم دونى أو لا تعليم فاختاروا الأول.

ورغم أن الحملة فشلت فى إلغاء القانون أجبر الاحتجاج الحكومة على تعديل القانون ووضع مناهج أفضل. لكن نتائج القانون طاردت الحكومة بطرق لم تتوقعها فقد كان تعليم البانتو هو المسئول فى السبعينيات عن تخريج جيل من الشباب الأسود الأكثر غضبا وأكثر ثورة.

وبعد شهور عديدة من تولى الرئيس لوثولى رئاسة المؤتمر عاد البروفسور ماتيوس إلى جنوب إفريقيا بعد عام فى الولايات المتحدة ودعا فى الاجتماع السنوى للمؤتمر إلى عقد اجتماع مؤتمر وطنى يمثل جميع فئات الشعب فى البلاد دون تمييز للون أو عرق لوضع دستور للحرية لجنوب إفريقيا الديمقراطية فى المستقبل.

وقُبل الاقتراح وشُكل مجلس لمؤتمر الشعب برئاسة الرئيس لوثولى وأمانة سر سيسولو وكاتشيا. واتُفق على أن يكون الميثاق وثيقة مصدرها الشعب نفسه وقد أوكل إلى قادة المؤتمر عبر البلاد أن يبحثوا عن الأفكار كتابة من كل شخص فى مناطقهم.

وتم تشكيل المجلس القومى للعمل من قيادات المؤتمر والمنظمات الأخرى والذى دعا كل المنظمات المشاركة وأتباعها أن يرسلوا اقتراحاتهم للميثاق. وتم طبع تعميمات ومنشورات أُرسلت إلى كل أنحاء البلاد تدعو الأفراد أن يتقدموا بمقترحاتهم. واستثارت الدعوة مخيلات الناس. ووصلت مقترحات من النوادى الثقافية والجماعات الكنسية وجمعيات دافعى الضرائب والمنظمات النسائية والمدارس وأفرع الاتحادات التجارية. وكان مما يثير فى النفس التواضع رؤية مقترحات العامة التى تفوق مقترحات القادة جرأة وتقدمية وكان أكثر الطلبات إلحاحاً هو «صوتٌ لكل فرد».

وقد ساهمت أفرع المؤتمر فى كتابة مسودات الميثاق. ونسخت مسودة توافقية من كل تلك المقترحات وتم إرسالها للأقاليم للتعليق. أما الميثاق نفسه فقد صاغته لجنة صغيرة من المجلس القومى للعمل وراجعته اللجنة التنفيذية للمؤتمر.

وأُعدت الصيغة النهائية وتقرر أن يعرض الميثاق على مجلس الشعب وأن تخضع كل عناصره لموافقة المندوبين.

تم عقد مجلس الشعب فى قرية متعددة الأعراق وحضره ثلاثة آلاف

مندوب ليوافقوا على الصيغة النهائية وكانت الغالبية العظمى من السود لكن كان هناك ثلاثمائة هندى، ومائتا ملون ومائة من البيض.

وذهبت أنا و وولتر وكان علينا قرار حظر فاخترنا مكانا فى الطرف يمكن منه المراقبة. كان الجميع يرتدون ما يدل على انتماءاتهم وكان هناك الشباب والشيوخ والرجال والنساء. وكان رجال الشرطة البيض والأفارقة وأعضاء من الفرع الخاص يطوفون بالمكان يلتقطون الصور ويكتبون الملاحظات.

وانبعثت عشرات الأغانى وألقيت عشرات الخطب وقدمت المأكولات وفى عصر اليوم الأول قرئ الميثاق فقرة فقرة بالإنجليزية والإكسهوسا والسيسوثو وبعد كل فقرة كانت الحشود تصيح موافقة وتطلق شعار «إفريقيا».

وكان اليوم الثانى مثل اليوم الأول. وفى الساعة الثالثة والنصف حينما حان وقت أخذ الأصوات على الموافقة النهائية اجتاح لواء من الشرطة والبوليس السرى المنصة شاهرين أسلحتهم وأخذ أحدهم مكبر الصوت وأعلن باللغة الأفريكانية أن هناك شكا فى الخيانة وأنه من غير المسموح لأحد أن يغادر المكان دون إذن الشرطة. وأخذوا يدفعون الناس ويصادرون الوثائق والصور واللافتات وأجاب المحتشدون بالأغانى الوطنية وبعد ذلك سمح للمندوبين بمغادرة المكان بعد سؤالهم وتسجيل أسمائهم وتسللت أنا عائدا لجوهانسبرج لحضور الاجتماع الطارئ الذى تمت الدعوة إليه وأنا أعلم أن تلك الغارة هى بداية

سياسة جديدة للحكومة.

ورغم فض مجلس الشعب إلا أن الميثاق ذاته أصبح علامة مضيئة لمعركة التحرير وكان كغيره من الوثائق السياسية الباقية كإعلان الاستقلال الأمريكى وإعلان حقوق الإنسان للثورة الفرنسية، والمانيفستو الشيوعى خليطا من الأهداف العملية واللغة الشعرية. وكان يمجد إلغاء التمييز العنصرى والحقوق المتساوية للجميع ويرحب بكل من يعتنقون الحرية ليسهموا فى صنع جنوب إفريقيا ديموقراطية لاعرقية وكانت المبادئ الأساسية للميثاق هى الحكم للشعب -حقوق متساوية لجميع المجموعات القومية- مشاركة كل الشعب فى ثروة البلاد- توزيع الأرض بين هؤلاء الذين يفلحونها.

وعارض بعض أعضاء المؤتمر وخاصة الأفارقة القوميين الذين كانوا ضد الشيوعية وضد البيض الميثاق على أساس أنه خطة لإيجاد جنوب إفريقيا مختلفة عما نادى به المؤتمر طوال تاريخه وادّعوا أن الميثاق يميل إلى نظام اشتراكى.

وفى ١٥ يونيو ١٩٥٦ كُتب فى صحيفة «لبراشن» أن الميثاق يقر المشاريع الفردية وأنه يضمن للأفارقة الفرصة لكى يتملكوا مشاريعهم التجارية ومنازلهم وأراضيهم باسمهم وهكذا يحققون النجاح كرأسماليين ومضاربين. أما الفقرة الخاصة بتأميم المناجم والبنوك والصناعات الاحتكارية فإنها خطوة لابد أن تؤخذ لئلا يتملك رجال الأعمال البيض الاقتصاد ويديرونه.

وكان الميثاق وثيقة ثورية لأن المتغيرات المتصورة لا يمكن تحقيقها بدون تغيير جذرى للبنية الاقتصادية والسياسية. ولم يقصد بالوثيقة أن تكون رأسمالية أو اشتراكية لكن تشكيلة متآلفة من مطالب الشعب لإنهاء الاضطهاد.

-٢١-

وفى أوائل سبتمبر عام ١٩٥٥ انتهى الحظر المفروض علىَّ وكنت لم أتمتع بإجازة منذ عام ١٩٤٨ وشعرت بشوق لزيارة الريف ورؤية أسرتى والاجتماع بسباتا وداليونجا لأن المؤتمر كان يرغب فى أن أناقشهم فى بعض الأمور وعلى ذلك قمت بإجازة عمل.

وعند وصولى إلى أومتاتا اجتاحنى شعور بالألفة والذكريات المحببة وثارت مشاعرى بعنف للقاء والدتى وبيتنا المتواضع وأصدقاء صباى. لكن رحلتى لترانسكى كان لها هدف آخر فقد تزامن وصولى مع عقد اجتماع لجنة خاصة تم تعيينها لتشرف على نقل مجلس السلطة المحلية القبلية فى ترانسكى إلى سلطات البانتو.

وكان المجلس يتكون من ١٠٨ عضو ربعهم من البيض وثلاثة أرباعهم من الأفارقة وكانت مهمته استشارية للحكومة فيما يختص بالتشريعات التى تؤثر فى الأفارقة وتنظيم الشئون المحلية كالضرائب والطرق. ورغم أن صفة المجلس كانت استشارية فقد هدف قانون البانتو الجديد إلى إحلال نظام قمعى إقطاعى محله يستند على الأسس الوراثية والفروق القبلية لإذكاء التنافس القبلى. ورأى المؤتمر أن قبول

القانون الجديد هو إذعان للحكومة. وفى ليلة وصولى عقدت اجتماعات مع عدد من المستشارين الترنسكايين وبابن أخى الذى كنت أدعوه داليونجا وكان يحاول إقناع المجلس بقبول قانون البانتو لأن ذلك سيزيد من قوته.

وذهبت إلى قريتى قونو وأيقظت والدتى التى بدت وكأنما رأت شبحا ورغم سعادتى بالعودة فقد شعرت بالذنب من مظهر والدتى وهى تعيش وحيدة فقيرة. حاولت إقناعها بالذهاب معى إلى جوهانسبرج لكنها أقسمت ألا تترك الريف الذى أحبته. ثم قمت بزيارة مفهيقزويني وقضيت أسبوعين أنتقل بين القريتين زرت خلالهما أمى الثانية أرملة الحاكم وأختى ميبل وتناولت نفس الطعام الذى كنت أتناوله وأنا صبى وسرت فى نفس الحقول وحملقت فى نفس السماء بالنهار ونفس النجوم بالليل. فإن من المهم ألا يفقد المقاتل من أجل الحرية الصلة بجذوره وأحيت هذه الزيارة إحساسى بالمكان الذى ترعرعت فيه.

وبدأت مناقشة قانون سلطات البانتو مع داليونجا فى حضور اثنين من مؤيدى المؤتمر وقلت إن القانون غير عملى لأن كثيرا من الأفارقة قد هجروا مواطنهم إلى المدينة وأضفتُ أن سياسة الحكومة تهدف إلى وضع الأفارقة داخل سياجات إثنية لأنها تخشى توحدهم. وقلت إن الشعب يطلب الديمقراطية وقيادة سياسة مبنية على الجدارة وليس على النسب. وكانت إجابة داليونجا أنه يحاول استرداد مكانة أسرته الملكية التى سحقها البريطانيون وأكد حيوية النظام القبلى والقيادات التقليدية وأنه هو الآخر يريد جنوب إفريقيا حرة ولكنه يعتقد أن الهدف

يمكن تحقيقه أسرع وبسلام عن طريق سياسة الحكومة للتنمية المنفصلة وأن المؤتمر سيأتى بسفك الدماء والمرارة. ودامت المناقشة طوال الليل ولكن وجهات نظرنا لم تتقارب. ورغم استمرار صداقتنا فقد أصبحنا أعداء سياسيين.

قضيت أياما قليلة أخرى فى قونو ثم قفلت راجعا. وفى بورت إليزابث التقيت بمهلابا وبارد وجوڤان مبيكى المفكر الصحفى والسياسى النشيط والذى لعب دوراً فى التخطيط لمجلس الشعب والذى سيصبح أيضا أحد القيادات فى المنظمة.

وتوقفت فى مدينة صغيرة على بعد مائة متر إلى الغرب من بورت إليزابث لألقى نظرة على محيطى وفى كل الاتجاهات كنت أرى غابات شديدة الكثافة ممتدة. ولم أفكر حينئذ فى الخضرة لكن فى أن هناك أماكن كثيرة يمكن لجيش من الفدائيين أن يعيش فيها ويتدرب دون أن يُكتشف.

توقفت فى كيب تاون لمدة أسبوعين وعقدت عدة اجتماعات، وبينما كنت أسير فى المدينة رأيت امرأة بيضاء تقرض بقايا عظم سمك. كانت فقيرة وعلى ما يبدو بدون مأوى وكانت صغيرة السن ولا تنقصها الجاذبية. كنت أعلم بوجود فقراء بيض فى جنوب إفريقيا ولكن لم أكن قد رأيتهم وشعرت بالرغبة فى أن أعطى تلك المرأة نقودا بينما أنا لا أعطى نقودا لمتسولين. وفى تلك اللحظة تبينت ما يفعله الأبارتايد بالإنسان فإن العذاب الذى يعانيه الأفارقة يوميا يبدو أمرا طبيعيا

بينما ساعى منظر وتعاطفت مع تلك المرأة البيضاء الموحلة.

وبينما كنت أستعد لمغادرة كيب تاون ذهبت إلى مكاتب صحيفة العهد الجديد لأرى أصدقاء قدامى وكانت الصحيفة يسارية وعلى علاقة حسنة بالمؤتمر. كان ذلك يوم ٢٧ سبتمبر وبينما كنت أصعد درجات السلم سمعت أصواتا غاضبة وصوت قطع أثاث تحرك من مكانها وعرفت أن رجال الشرطة يقومون بتفتيش المكتب وبعد ذلك علمت أنها لم تكن واقعة فردية ولكن الأوامر كانت قد صدرت فى جميع أنحاء البلاد بضبط أى شئ يعتبر قرينة على الخيانة العظمى والفتنة والإخلال بقانون حظر الشيوعية وأن الشرطة قد قامت بتفتيش أكثر من خمسمائة فرد فى منازلهم ومكاتبهم عبر البلاد وأنه قد تم تفتيش مكتبى ومنازل د.موروكا والبروفسور ماثيوس.

-٢٢-

وعند عودتى قدمت تقريرا عن رحلتى للجنة العاملة للمؤتمر. وكان شاغلنا هو ما إذا كانت تحالفات المؤتمر من القوة فى الأقاليم بحيث تستطيع إيقاف مخططات الحكومة. فأخبرتهم أن شئون المؤتمر فى ترانسكى ليست على قدر كبير من التنظيم. ثم تقدمت ببديل وهو أن يُسهم المؤتمر فى البُنى الجديدة لسلطات البانتو كوسيلة لبقائه على صلة بالجماهير هناك وفى الوقت المناسب تصبح تلك المساهمات منصة تنطلق منها أفكارنا وسياستنا. وقوبل اقتراحى بالمعارضة الغاضبة.

ولم يلق تقريرى اهتماما كبيرا نظرا لوجود تقرير بخصوص ما عرف حينئذ بنظام البانتوستان وهو نظام من اختراع د.فيرويرد وكان يتلخص فى إنشاء محميات تكون سياجا إثنيا أو مَوَاطِن لكل الأفارقة. وكانت الفكرة هى الاحتفاظ بالوضع كما هو عليه حيث يمتلك ثلاثة ملايين من البيض ٨٧٪ من الأرض وتخصص نسبة الـ١٣٪ الباقية لثمانية ملايين إفريقى. وكان الموضوع الرئيسى للتقرير هو رفضه فكرة اندماج الأعراق المختلفة مع إحلال تنمية منفصلة لكل منطقة وكان هدف الحكومة من إيجاد نظام البانتوستانات هو الإبقاء على ترانسكى والمناطق الإفريقية الأخرى مستودعات للعمالة الإفريقية الرخيصة للصناعات البيضاء. أما الهدف الآخر غير المعلن فهو خلق طبقة وسطى إفريقية للحد من جاذبية المؤتمر والنضال من أجل الحرية.

وقد أدان المؤتمر التقرير رغم بعض توصياته الليبرالية فكما قلت لداليونجا إن التنمية المنفصلة هى حل زائف لمشكلة لا يعرف البيض كيف يتحكمون فيها. وفى النهاية وافقت الحكومة على التقرير ولكنها رفضت بعض توصياته التى رأت أنها تقدمية.

وفى مارس عام ١٩٥٦ صدر قرار الحظر علىَّ للمرة الثالثة وحُددت إقامتى فى جوهانسبرج لمدة خمس سنوات ومُنعت من حضور أى اجتماعات. لكن هذه المرة تغير موقفى من الحظر وقررت ألا أسمح لعدوى أن يقرر مدى نشاطاتى السياسية وصلتى بالمعركة وقررت أيضا ألا أُنصّب نفسى سجانا على نفسى.■